



**FCE** |

**منتدى رؤساء  
المؤسسات**

# معرض المطبخ

الأحد 30 ديسمبر 2018

منتدى رؤساء المؤسسات  
08 شارع سيلفان فوريستيه المرادية، الجزائر العاصمة  
[Communication@fce.dz](mailto:Communication@fce.dz)

## الفهرس

- الافتتاحية ..... 4..... 4
- 4..... بيان اجتماع مجلس الوزراء (واج) .....
- 6..... مكافحة الفساد: نحو انشاء قطب جنائي مالي ذي اختصاص وطني (واج) ..
- 8..... مجلس الوزراء يصادق على عدة عقود متعلقة بالبحث واستغلال المحروقات (واج) .....
- 8..... مجلس الوزراء يصادق على عدة مشاريع قوانين (واج).....
- 9..... استحداث 14 مقاطعة إدارية جديدة بالولايات الكبرى (واج) .....
- 10..... الرئيس بوتفليقة يوقع على قانون المالية لسنة 2019 ويتأسس اجتماعا لمجلس الوزراء (واج) .....
- 11..... "الجزائر لديها من الإمكانيات ما يؤهلها لتكون قبلة للإستثمار في مجال الاقتصاد التدويري" (واج).....
- 12..... الطاقات البديلة والفلاحة: فرصة لتقريب الرؤى واقتراح حلول ذكية ملموسة لاعتماد تكنولوجيا نقيه أقل كلفة (واج).....
- 13..... خبير في الاقتصاد يحذر من الفارق المتزايد بين البلدان الغنية والفقيرة (واج) .....
- 14..... طيران - أمن: إنشاء وكالة وطنية للطيران المدني (واج) .....
- 14..... الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة . فرنسا ..... دعوة أفراد الجالية والمؤسسات للانخراط في تنمية الاقتصاد الجزائري (المساء).....
- بنوك /مالية/تأمينات ..... 14.....
- بنك الجزائر يحدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر (واج).....
- 15..... طفرة صناعية بأدرار وأبناؤها يبيعون الشاي بالشوارع.....
- 15..... بطالون تائمون وشركات بترولية تتفنن في جلب العمالة من مناطق بعيدة (الشروق اونلاين).....
- تعاون وشراكة..... 17.....

- 17..... تنصيب المجموعة البرلمانية للصدّاقة "الجزائر-بوركينافاسو" (واج) 17.....
- 18..... • تجارة 18.....
- 18..... يمتد إلى نهاية مارس 18.....
- 18..... انطلاق موسم "الصولد" بداية جانفي المقبل (الشروق أونلاين) 18.....
- «الأرض على الفلاح والدراهم على البنك.. ونتقاسمو الغلّة!» (النهار أونلاين)
- 18.....
- 19..... فدرالية الموالين تلتقي وزير الفلاحة لمناقشة وضعية المربين 19.....
- 19..... زيادات عشوائية في أسعار اللحوم.. والمستهلكون يستنكرون (واج) 19.....
- ارتفاع طفيف في واردات المنتجات الغذائية خلال إحدى عشرة شهرا من
- 20..... (واج) 20.....
- 20..... 2018 20.....
- 21..... • يقظة إعلامية 21.....
- تمنّاست : إنطلاق تظاهرة "الجزائر في أحضان صحرائها" في طبيعتها
- 21..... الرابعة (واج) 21.....
- 23..... أرقام وطنية ثابتة للمركبة لا تتغير بالبيع 23.....
- لوحات ترقيم السيارات بأسماء الولايات وبالعربية بداية من فيفري (الشروق
- 23..... اونلاين) 23.....

## الافتتاحية

### بيان اجتماع مجلس الوزراء (واج)

اجتمع مجلس الوزراء، يوم الخميس بالجزائر العاصمة، تحت رئاسة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة وأصدر في أعقابه البيان الآتي نصه كاملا:

"ترأس فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية، اليوم الخميس 27 ديسمبر 2018 الموافق لـ 19 ربيع الثاني 1440 اجتماعا لمجلس الوزراء.

واستهل مجلس الوزراء أشغاله بالمصادقة، بعد الدراسة، على مشروع القانون المتعلق بالنشاطات الفضائية. إن مجال الفضاء يكتسي أهمية استراتيجية وقد وقعت الجزائر على ثلاث معاهدات دولية تلزم الدول بواجبات لاستكشافه واستخدامه.

وعلاوة على ذلك، فقد أصبح بلدنا طرفا فاعلا في مجال الفضاء من خلال استحداث الوكالة الفضائية الجزائرية وإطلاق ثلاثة أقمار اصطناعية للرصد والاتصال. وفي هذا الصدد، يعتزم بلدنا التزود بتشريع خاص بالنشاطات الفضائية.

وينص مشروع القانون الذي صادق عليه مجلس الوزراء، بالخصوص، على أن النشاطات الفضائية هي حكر على الدولة حصريا. كما يفرض الزامية تسجيل الأجسام الفضائية التي أطلقها بلدنا.

ويقر النص التشريعي أيضا بمسؤولية الدولة في حالة ضرر مترتب عن النشاطات الفضائية وكذا التدابير الواجب أخذها في حال سقوط الأجسام الفضائية على التراب الوطني.

وتابع مجلس الوزراء أشغاله بالدراسة والمصادقة على مشروع قانون يكمل القانون الصادر في 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

وقد تم اعداد هذا النص لأجل مطابقة التشريع مع الدستور المراجع سنة 2016 الذي قن وأثرى مهام الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته. وفي هذا السياق، جاء مشروع القانون ليوضح ويعزز مهام وصلاحيات هذه الهيئة.

كما يتكفل مشروع القانون بالتوصيات التي وضعتها الهيئة المختصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة عقب تقييم السياسة الجزائرية المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته، وهو التقييم المستنتج بصفة ايجابية.

وفي هذا الصدد، ينص مشروع القانون لاسيما على:

1 - استحداث قطب جنائي مالي يكون له اختصاص وطني مكلف بالقضايا المالية المعقدة منها المتعلقة بالفساد. يكون هذا القطب ملحقا بمحكمة الجزائر العاصمة- سيدي امحمد.

2 - الحماية القانونية للمبلغين عن وقائع فساد بما فيه على مستوى محيطهم المهني. سيتم تطبيق هذه الوسيلة الإضافية لمكافحة الفساد وفي نفس الوقت تبقى الإطارات المسيرة محمية بإجراءات قانون العقوبات الذي يُخضع فتح أي تحقيق قضائي لإبداع شكوى من قبل الهيئات الاجتماعية للمؤسسة أو الإدارة التي تكبدت الضرر.

3 - استحداث وكالة وطنية لتسيير الموجودات المتأتية من مخالفات الفساد. هذه الآلية ستسمح بحفظ الموجودات المتعلقة بقضايا الفساد الموضوعة تحت الحراسة القضائية في انتظار الحكم أو تلك المحجوزة بقرار من العدالة.

ولدى تدخله عقب المصادقة على مشروع القانون هذا، أشاد رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، بتعزيز تشريع مكافحة الفساد والوقاية منه، وهي آفة عالمية لم يسلم منها بلدنا.

وفي هذا الصدد، سجل رئيس الجمهورية بارتياح توصل الدراسة التي كرستها الهيئات المختصة للأمم المتحدة للسياسة الجزائرية لمكافحة الرشوة إلى أن بلدنا وارد ضمن الدول الأكثر التزاما في هذا المجال.

واختتم رئيس الجمهورية ملاحظاته بشأن هذا الملف "بدعوة كافة الأطراف الفاعلة في المجتمع إلى الإسهام في سياسة الوقاية من الفساد بالتبليغ عن هذه الوقائع عند إثباتها لتمكين العدالة من التدخل بالوسائل الناجعة الموضوعة تحت تصرفها لتطبيق القانون الذي يتصدى بقوة لهذه الآفة".

كما درس مجلس الوزراء وصادق على مشروع قانون متعلق بالنشاطات النووية المدنية تعتبر الجزائر أحد البلدان الموقعة، منذ أمد بعيد، على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية كما انضمت تدريجيا إلى كافة الاتفاقيات التي أعدتها الأمم المتحدة حول المجال النووي.

إن مشروع القانون المتعلق بالنشاطات النووية سيتوج هذا المسعى ويفسح الميدان لتثمين أفضل لهذه الطاقة في مختلف مجالات البحث العلمي ولا سيما الطب.

ومن ثمة، يمنح هذا النص ترسيخ قانوني للعديد من الجوانب المتعلقة بالنشاطات النووية المدنية خاصة، (1) تنظيم مختلف النشاطات المتعلقة باستخدام المواد النووية و مصادر الإشعاع الذري وكذا تسيير النفايات الإشعاعية، (2) تحديد قواعد وتعليمات السلامة النووية والحماية من الإشعاعات النووية، (3) تطبيق ضمانات عدم انتشار الأسلحة النووية وفقا للتعهدات المترتبة عن التزاماتنا الدولية في هذا المجال، (4) تضمين القانون الوطني بنود الاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة التي صادقت عليها الجزائر، (5) وتحديد العقوبات الجزائية المطبقة على مخالفات التشريع المتعلق بالنشاطات النووية السلمية.

وسيتم تطبيق مشروع القانون هذا من خلال مجموعة من الهيئات والمجالس وعلى رأسها سلطة وطنية للسلامة والأمن النوويين.

بعدها، قام مجلس الوزراء بالمصادقة، بعد الدراسة، على مشروع قانون يعدل التشريع الساري المتعلق بنشاط الطب البيطري وحماية الحيوانات.

وجاء هذا التعديل لإضفاء أساس أفضل لتأطير مهنة الطب البيطري التي تضم 20.000 ممارس منهم 3000 موظف على مستوى هيئات عمومية للمراقبة.

وفي هذا الصدد، ينص مشروع القانون على التدابير التشريعية والتنظيمية لإنشاء نقابة وطنية للبيطرة و في نفس الوقت يحدد مهامها على أن يكون تنظيمها عبر المجال التنظيمي.

وفي نفس الوقت، يُخضع النص مستقبلا منح الرخصة الإدارية لممارسة الطب البيطري وجراحة الحيوانات إلى تسجيل مسبق في جدول النقابة الوطنية لهذه المهنة.

ومن جهة أخرى، درس مجلس الوزراء وصادق على مشروع قانون يتضمن تعديل القانون المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني.

ويتضمن هذا التعديل استحداث وكالة وطنية للطيران المدني ويتعلق الأمر هنا بتوصية للمنظمة العالمية للطيران المدني التي تدعو الدول الأعضاء إلى التزود بهيئة مستقلة لتسيير سلامة وأمن الطيران المدني.

إن وضع الوكالة الوطنية للطيران المدني سيسمح أيضا لبلدنا بتعزيز الامكانيات البشرية والموارد المالية التي ستوجه لتسيير سلامة وأمن الطيران المدني وهي المهمة التي تتكفل بها حاليا مديرية بالوزارة المكلفة بالنقل.

وفي الأخير، يدرج مشروع النص مهنة الاجلاء الطبي في مدونة نشاطات الطيران المدني المرخصة ببلدنا. واستأنف مجلس الوزراء أشغاله بالمصادقة، بعد الدراسة، على مجموعة من المراسيم الرئاسية المتضمنة الموافقة على

عقود أو ملاحق عقود تتعلق باستكشاف واستغلال المحروقات.

وتخص هذه النصوص مجموعة من الحقول الجاري استكشافها أو استغلالها من طرف مجمع سوناطراك مع شركائه الأجانب، ويتعلق الأمر على التوالي بتوتال (TOTAL) و ايني (ENI) و ايكينور (EQUINOR) (ستاتويل سابقا) و بيرتامينا (PERTAMINA).

ومن جهة أخرى، وافق مجلس الوزراء، طبقا للقانون، على عمليتي إلغاء تصنيف لأراضي فلاحية من أجل إنجاز استثمار هام لاستغلال وتحويل الفوسفات بشرق البلاد في إطار شراكة جزائرية-صينية.

وتخص عملية إلغاء التصنيف الأولى مساحة 496 هكتار من الأراضي الفلاحية ذات مردود ضعيف موزعة عبر ولايات الطارف وقالة وسوق أهراس وتبسة من أجل أشغال ازدواجية وعصرنة 394 كيلومتر من السكة الحديدية المنجمية انطلاقا من حقل الفوسفات بولاية تبسة الى ميناء عنابة.

أما عملية إلغاء التصنيف الثانية فتخص مساحة 4ر5 هكتار من أراض فلاحية غير مستغلة تشكل من جبال ببلدية فلفة (ولاية سكيكدة).

وسيخصص هذا الوعاء العقاري لإنشاء محطة لتحلية مياه البحر بطاقة 70000 متر مكعب يوميا موجبة أساسا لوحدين لإنتاج الأسمدة بمنطقة حجر سود (ولاية سكيكدة).

واختتم مجلس الوزراء جدول أشغاله بالمصادقة على قرارات فردية تخص وظائف مدنية سامية.

وفي الختام، استغل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة هذه المناسبة ليتوجه للشعب الجزائري بتمنياته الخالصة بموفور الصحة والسعادة والرفي والسكينة بمناسبة حلول السنة الجديدة 2019".

### مكافحة الفساد: نحو انشاء قطب جنائي مالي ذي اختصاص وطني (واج)

سيتم استحداث قطب جنائي مالي يكون له اختصاص وطني مكلف بالقضايا المالية المعقدة ومنها المتعلقة بالفساد في إطار مشروع قانون، صادق عليه مجلس الوزراء يوم الخميس، يكمل القانون الصادر في 2006 و المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته.

وسيسمح هذا النص الذي تضمن استحداث قطب جنائي مالي يكون له اختصاص وطني مكلف بالقضايا المالية المعقدة منها المتعلقة بالفساد وملحق بمحكمة الجزائر العاصمة- سيدي أمحمد "بمطابقة التشريع مع الدستور المراجع سنة 2016" مع تقنين وإثراء مهام الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته، حسب البيان الصادر في أعقاب اجتماع مجلس الوزراء.

وجاء هذا النص لتوضيح وتعزيز مهام وصلاحيات هذه الهيئة والتكفل بالتوصيات التي وضعتها الهيئة المختصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة عقب تقييم السياسة الجزائرية المتعلقة بالوقاية من الفساد و مكافحته، "وهو التقييم المستنتج بصفة ايجابية".

كما تضمن "الحماية القانونية للمبلغين عن وقائع فساد بما في ذلك على مستوى محيطهم المهني.

وسيتم تطبيق هذه الوسيلة الإضافية لمكافحة الفساد وفي نفس الوقت تبقى الإطارات المسيرة محمية بإجراءات قانون العقوبات الذي يُخضع فتح أي تحقيق قضائي لإيداع شكوى من قبل الهيئات الاجتماعية للمؤسسة أو الإدارة التي تكبدت الضرر".

كما يتضمن مشروع القانون هذا "استحداث وكالة وطنية لتسيير الموجودات المتأتية من مخالفات الفساد. هذه الآلية ستسمح بحفظ الموجودات المتعلقة بقضايا الفساد الموضوعة تحت الحراسة القضائية في انتظار الحكم أو تلك المحجوزة بقرار من العدالة".

== رئيس الجمهورية يدعو كافة الأطراف الفاعلة في المجتمع إلى الإسهام في سياسة الوقاية من الفساد ==

ولدى تدخله عقب المصادقة على مشروع هذا القانون، دعا رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، "كافة الأطراف الفاعلة في المجتمع إلى الإسهام في سياسة الوقاية من الفساد بالتبليغ عن هذه الوقائع عند إثباتها لتمكين العدالة من التدخل بالوسائل الناجعة الموضوعة تحت تصرفها لتطبيق القانون الذي يتصدى بقوة لهذه الآفة"، يضيف ذات البيان.

وبعد الإشادة "بتعزيز تشريع مكافحة الفساد و الوقاية منه، وهي آفة عالمية لم يسلم منها بلدنا"، سجل رئيس الجمهورية "بارتياح توصل الدراسة التي كرستها الهيئات المختصة للأمم المتحدة للسياسة الجزائرية لمكافحة الرشوة إلى أن بلدنا وارد ضمن الدول الأكثر التزاما في هذا المجال".

ويذكر أن الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته قد وضعت منذ 2016 برنامجا وطنيا للتحسيس والتكوين ضد الفساد اتفاد منه الى غاية اليوم 4400 عون ينتمون للإدارات العمومية والقطاع الاقتصادي العمومي والخاص و الأسلاك الأمنية و ممثلي الحركة الجمعوية.

كما قامت الهيئة منذ بداية سنة 2017 بنقل هذا التكوين إلى المناطق الداخلية من الوطن و الذي شمل 700 عون عمومي تابعين لعشر ولايات.

وقد أبرز مؤخرا رئيس الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته، محمد سبابي "الأهمية البالغة" التي توليها هيئته للشق المتعلق بالتعاون والتنسيق مع مختلف المؤسسات الإدارية، مشيرا الى إنشاء فريق عمل مكلف بإعداد "خرائط لمخاطر الفساد" في قطاع المالية، توسعت لتشمل في مرحلة أولى قطاعات السكن و الصحة و التجارة، على أن تعمم لاحقا على جميع القطاعات المتبقية.

كما أضاف أنه تم فتح ورشة ستسهر على إعداد مشروع الاستراتيجية الوطنية للوقاية من الفساد، سيتم إيداعه لدى السلطات المختصة فور الانتهاء منه.

و في نفس السياق، أعلن رئيس الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته بأن مصالحة تلقت 54 ألف تصريح بالامتلاكات لمنتخبين محليين و ما يربو عن 6000 تصريح لموظفين سامين في الدولة مضييفا أنه من المتوقع أن يتم إيداع نحو 100 ألف تصريح للموظفين العموميين الشاغلين لمناصب معرضة للفساد، بدء من السنة المقبلة. و ندد في هذا الصدد بـ"عدم التعاون" الذي يبديه بعض الموظفين العموميين الملزمين قانونا بالتصريح عن ممتلكاتهم و الذين قال بأنهم "لا يزالون يجهلون عمل و صلاحيات الهيئة، و يحملون عنها نظرة تقليدية، بحيث يعتبرونها مجرد جهاز إداري محض".

و تعد الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته جهازا دستوريا، حيث ينص دستور 2016 على أنها "سلطة ادارية مستقلة توضع لدى رئيس الجمهورية"، تكفل لأعضائها الحماية من شتى أشكال الضغوط أو التهيب أو التهديد أو الإهانة أو الشتم أو التهجم التي قد يتعرضون لها أثناء أداء مهامهم.

و تتولى هذه الهيئة مهمة "اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد، تكرس مبادئ دولة الحق و القانون و تعكس النزاهة و الشفافية و المسؤولية في تسيير الممتلكات و الأموال العمومية و المساهمة في تطبيقها". كما أنها ترفع تقريرا سنويا لرئيس الجمهورية بهذا الخصوص.

كما توجه هذه الهيئة لرئيس الجمهورية تقريرا سنويا حول نشاطاتها في مجال الوقاية من الفساد و مكافحته.

## مجلس الوزراء يصادق على عدة عقود متعلقة بالبحث واستغلال المحروقات (واج)

صادق مجلس الوزراء، المجتمع يوم الخميس على عدة مراسيم رئاسية تتضمن الموافقة على عقود او ملاحق عقود متعلقة بالبحث واستغلال المحروقات.

و تتعلق هذه النصوص بالحقول بصدد البحث أو الاستغلال من طرف الشركة الوطنية للمحروقات سونطراك و شركائها الأجانب و الممثلين في المجمع الفرنسي "توتال" و الايطالي "ايني" و النرويجي "إكينور" (ستاتوال سابقا) و الاندونيسي "برتامينا".

و يذكر أن سونطراك كانت قد عقدت مع مجمع "توتال" خلال سنة 2018 مجموعة من الاتفاقيات تتعلق بالتنقيب على البترول في عرض البحر الجزائري بالجهة الغربية ممتدة على مساحة قدرها 9.336 كلم مربع. و كانت سونطراك و توتال قد ابرمتا اتفاقين بخصوص البحث و التنقيب عن البترول.

أما بالنسبة للتعاون الذي يربط سونطراك بمجمع "ايني" الايطالي فقد تم بين الطرفين التوقيع على ملاحق لعقود استكشاف للتنازل عن 49 بالمائة من فوائد سونطراك لصالح المجمع الايطالي "إيني" حول حقول البحث الثلاثة وهي زملت العربي و سيف فطيمة و اورهود 2 .

كما وقعت سونطراك في ديسمبر 2017 مع المجمع النرويجي على ملحق للعقد متعلق بالغازبان أمناس بقيمة تقدر بأزيد من 500 مليون دولار بهدف الرفع من مخزون محيط إن أمناس و ذلك بالتعاون مع المجمع البريطاني "بريتيش بتروليوم". أما بخصوص شركة "برتامينا" الأندونيسية المتواجدة بالجزائر منذ 2014 فهي تعمل بالتعاون مع سونطراك و شاركت في عدة عمليات متعلقة بالمحروقات لاسيما بحقول " منزل لجمت شمال" و "المرق" (إليزي) و "أورهود" بورقلة.

كما تم ابرام في جوان الفارط عقد جمع بين سونطراك من جهة و الشركة الإندونيسية للمحروقات "برتامينا" و الاسبانية "طاليسمان" (فرع ريبسول) و الايطالية بوناتا من جهة ثانية من أجل رفع من قدرات اعادة ضخ الغاز على مستوى حقل البترول منزل لجمت شمال.

## مجلس الوزراء يصادق على عدة مشاريع قوانين (واج)

صادق مجلس الوزراء الذي اجتمع يوم الخميس بالجزائر العاصمة، تحت رئاسة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، على عدة مشاريع قوانين ومجموعة من المراسيم الرئاسية.

ويتعلق الأمر -- حسب ما أوضحه البيان الذي أعقب اجتماع مجلس الوزراء -- خاصة بمشروع قانون يكمل القانون الصادر في 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، مشروع القانون المتعلق بالنشاطات الفضائية وهو مجال يكتسي "أهمية استراتيجية" بالنسبة للجزائر ومشروع قانون متعلق بالنشاطات النووية المدنية.

كما قام مجلس الوزراء بدراسة والمصادقة على مشروع قانون يتضمن تعديل القانون المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني، يتضمن استحداث وكالة وطنية للطيران المدني وذلك تنفيذا لتوصية للمنظمة العالمية للطيران المدني التي تدعو الدول الأعضاء إلى التزود بهيئة مستقلة لتسيير سلامة وأمن الطيران المدني.



بعدها، قام مجلس الوزراء بالمصادقة، بعد الدراسة، على مشروع قانون يعدل التشريع الساري المتعلق بنشاط الطب البيطري وحماية الحيوانات، الذي ينص على التدابير التشريعية والتنظيمية لإنشاء نقابة وطنية للبيطرة وفي نفس الوقت يحدد مهامها على أن يكون تنظيمها عبر المجال التنظيمي.

من جهة أخرى، وافق مجلس الوزراء، طبقا للقانون، على عمليتي إلغاء تصنيف لأراضي فلاحية من أجل إنجاز استثمار هام لاستغلال وتحويل الفوسفات بشرق البلاد في إطار شراكة جزائرية-صينية.

وصادق مجلس الوزراء، بعد الدراسة، على مجموعة من المراسيم الرئاسية المتضمنة الموافقة على عقود أو ملاحق عقود تتعلق باستكشاف واستغلال المحروقات.

### استحداث 14 مقاطعة إدارية جديدة بالولايات الكبرى (واج)

وقع رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة على مرسوم رئاسي يتضمن استحداث 14 مقاطعة إدارية جديدة بولايات الجزائر و البليدة وقسنطينة وعنابة و وهران , حسبما علم يوم الخميس لدى وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

وأوضح ذات المصدر أنه "تواصل مع السياسة الرشيدة التي وضعها رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة لتهيئة الاقليم وتحقيق تنمية متوازنة وشاملة وإيماننا منه بأن مستقبل بلادنا يعتمد على نظرة استراتيجية استشرافية وشاملة لتهيئة الإقليم حتى يضطلع بمسؤولياته التنموية كاملة ويستجيب لتطلعات مواطنينا المشروعة في إقلاعة تنموية حقة لمدنهم وولاياتهم, تم التوقيع على المرسوم الرئاسي رقم 18-337 المؤرخ في 25 ديسمبر 2018 المتضمن إحداث مقاطعات إدارية في المدن الكبرى وفي بعض المدن الجديدة وتحديد قواعد تنظيمها وسيورها", مبرزا ان هذا المرسوم "سيدخل حيز التطبيق فور صدوره في الجريدة الرسمية".

وتخص المقاطعات الادارية الجديدة -يضيف نفس المصدر- "التجمعات السكنية الكبيرة التي عرفت في الآونة الأخيرة تطورا عمرانيا ملحوظا ويتعلق الأمر بكل من بوعينان (البليدة) سيدي عبد الله (الجزائر) ذراع الريش (عنابة) و علي منجلي (قسنطينة)".

وفي اطار "الحرص على جعل المدن الكبرى التقليدية في قلب هاته المقاربة تم تنظيم كل من الخروب وزيفود يوسف وحامة بوزيان ومدينة قسنطينة (بولاية قسنطينة) وعين الترك و أرزيو وبئر الجير والسانية و واد تليلات ومدينة وهران (بولاية وهران) في شكل مقاطعات إدارية باختصاص إقليمي محدد سيسمح من دون شك بتجاوز الإشكالات المطروحة في تأطير وتسيير التجمعات السكانية الكبرى و سيكيف تنظيمها حتى تتكفل بكل انشغالات الساكنة بطريقة أجدى والتوجه بها نحو العصرية والتنمية المستدامة الحقة", حسب نفس المصدر.

وأشار نفس المصدر ان هذا الانجاز يتزامن "مع قرار فخامة السيد رئيس الجمهورية بترقية بلديتي الدبداب وبرج اعمر ادريس بولاية إيليزي لمصاف دوائر وهو ما من شأنه تحفيز الدور الاستراتيجي لهذين التجمعين في تنمية هذه المنطقة الحدودية الهامة", مؤكدا أن هذا الاجراء الجديد يأتي أيضا تكملة "للاستراتيجية المتكاملة التي أقرها رئيس الجمهورية خلال اجتماع مجلس الوزراء المصغر لسنة 2015 والتي كانت نقطة انطلاقها احداث 10 ولايات منتدبة بالجنوب والتي تشق اليوم طريقها نحو التنمية بخطى ثابتة برعاية ساكنتها".

وتزامنا مع هذه القرارات , أوضح ذات المصدر أن "رئيس الجمهورية أسدى توجيهات دقيقة لتعزيز الجهد التنموي للمقاطعات الإدارية والدوائر المحدثة ومرافقتها حتى تلتحق بباقي المؤسسات الإقليمية للدولة ومزاولة مهامها بصورة عادية وفق خطة محكمة ومتناسقة كان له السبق في رسم معالمها وهو عازم على استكمالها بالانتقال إلى مراحل مقبلة ستخص ولايات الهضاب العليا والولايات الشمالية الأخرى بما يتناسب مع توجهات المخطط الوطني لتهيئة للإقليم".

## الرئيس بوتفليقة يوقع على قانون المالية لسنة 2019 ويترأس اجتماعا لمجلس الوزراء (واج)

صادق مجلس الوزراء في اجتماعه يوم الخميس بالجزائر العاصمة، تحت رئاسة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، على عدة مشاريع قوانين ومجموعة من المراسيم الرئاسية.

ويتعلق الأمر بمشروع القانون المتعلق بالنشاطات الفضائية، مشروع قانون متعلق بالنشاطات النووية المدنية، مشروع قانون يكمل القانون الصادر في 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، مشروع قانون يعدل التشريع الساري المتعلق بنشاط الطب البيطري وحماية الحيوانات، بالإضافة إلى مشروع قانون يتضمن تعديل القانون المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني.

واستهل مجلس الوزراء الذي يعد الأخير لسنة 2018، أشغاله بالمصادقة، بعد الدراسة، على مشروع القانون المتعلق بالنشاطات الفضائية، حيث يكتسي هذا المجال "أهمية استراتيجية" للجزائر التي وقعت الجزائر على ثلاث معاهدات دولية تلزم الدول بواجبات لاستكشافه واستخدامه.

كما قام المجلس بدراسة والمصادقة على مشروع قانون يكمل القانون الصادر في 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، وتم اعداد هذا النص لأجل مطابقة التشريع مع الدستور المراجع سنة 2016 الذي قن وأثرى مهام الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته.

بالإضافة إلى المصادقة على مشروع قانون متعلق بالنشاطات النووية المدنية، حيث تعتبر الجزائر أحد البلدان الموقعة منذ أمد بعيد، على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية كما انضمت تدريجيا إلى كافة الاتفاقيات التي أعدتها الأمم المتحدة حول المجال النووي.

بعدها، قام مجلس الوزراء بالمصادقة، على مشروع قانون يعدل التشريع الساري المتعلق بنشاط الطب البيطري وحماية الحيوانات، يهدف إلى إضفاء أساس أفضل لتأطير مهنة الطب البيطري التي تضم 20.000 ممارس منهم 3000 موظف على مستوى هيئات عمومية للمراقبة، وينص على التدابير التشريعية والتنظيمية لإنشاء نقابة وطنية للبيطرة وفي نفس الوقت يحدد مهامها على أن يكون تنظيمها عبر المجال التنظيمي.

ومن جهة أخرى، درس مجلس الوزراء وصادق على مشروع قانون يتضمن تعديل القانون المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني، ويتضمن هذا التعديل استحداث وكالة وطنية للطيران المدني وذلك تنفيذا لتوصية للمنظمة العالمية للطيران المدني التي تدعو الدول الأعضاء إلى التزود بهيئة مستقلة لتسيير سلامة وأمن الطيران المدني.

وواصل مجلس الوزراء أشغاله بالمصادقة، بعد الدراسة، على مجموعة من المراسيم الرئاسية المتضمنة الموافقة على عقود أو ملاحق عقود تتعلق باستكشاف واستغلال المحروقات، وتخص هذه النصوص مجموعة من الحقول الجاري استكشافها أو استغلالها من طرف مجمع سوناطراك مع شركائه الأجانب، ويتعلق الأمر على التوالي بتوتال (TOTAL) وايبي (ENI) واكينور (EQUINOR) (ستاتويل سابقا) وپرتامينا (PERTAMINA).

ومن جهة أخرى، وافق مجلس الوزراء، طبقا للقانون، على عمليتي إلغاء تصنيف لأراضي فلاحية من أجل إنجاز استثمار هام لاستغلال وتحويل الفوسفات بشرق البلاد في إطار شراكة جزائرية-صينية.

واختتم مجلس الوزراء جدول أشغاله بالمصادقة على قرارات فردية تخص وظائف مدنية سامية.

وقبل ذلك، أشرف رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة على مراسم التوقيع على قانون المالية لسنة 2019، وترأس اجتماع مجلس الوزراء الذي خصص للمصادقة على عدة مشاريع قوانين ومجموعة من المراسيم الرئاسية. وقد وقع الرئيس بوتفليقة، على قانون المالية لسنة 2019 بمقر رئاسة الجمهورية بحضور مسؤولين سامين في الدولة وأعضاء الحكومة.

واستغل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة هذه المناسبة ليتوجه للشعب الجزائري بتمنياته الخالصة بموفور الصحة والسعادة والرفق والسكينة بمناسبة حلول السنة الجديدة 2019.

### "الجزائر لديها من الإمكانيات ما يؤهلها لتكون قبلة للإستثمار في مجال الاقتصاد التدويري" (واج)

أكدت وزيرة البيئة و الطاقات المتجددة، فاطمة الزهراء زرواطي، يوم الأربعاء بالبلدية، أن الجزائر تتوفر على الإمكانيات التي تؤهلها لتكون قبلة للراغبين في الإستثمار في مجال الإقتصاد التدويري الذي يراهن عليه لترقية الإقتصاد الوطني خارج المحروقات.

وأوضحت السيدة زرواطي لدى إشرافها على اختتام أشغال الجلسات الجهوية الأولى وسط غرب حول "الاقتصاد التدويري"، أن الجزائر تنتج سنويا 34 مليون طن من النفايات المتوقع أن يرتفع حجمها آفاق سنة 2035 إلى 70 مليون طن 50 بالمائة منها قابلة للرسكلة على غرار البلاستيك و النفايات المنزلية و ما شابهها.

وفي هذا الصدد، أكدت الوزيرة على ضرورة استغلال هذا المخزون كمصدر للثروة و موفر لمناصب العمل، مشيرة إلى أن مجال رسكلة و إعادة تدوير النفايات يعد من بين أبرز المجالات التي يعول عليها لترقية الإقتصاد الوطني خارج المحروقات. ويهدف تجسيد هذا المشروع الواعد على أرض الواقع- تقول الوزيرة - بادرت الوزارة الوصية لتنظيم جلسات جهوية تحضيرية للجلسات الوطنية الأولى للإقتصاد التدويري مطلع شهر فبراير و التي احتضنت ولاية البلدية أولى أشغالها و هذا بهدف إعداد ورقة طريق لوضع اللبنة الأساسية لتجسيد هذا المشروع الطموح بالتنسيق مع مختلف الجهات الفاعلة.

و خلصت هذه الجلسات الجهوية التي تضمنت تنظيم تسعة ورشات تطرقت بالدراسة و النقاش لثلاث محاور و هي كل من الإنتاج المستدام الأكثر نقاء و الإستهلاك المستدام بالإضافة إلى رسكلة و تثمين النفايات و تحويلها لمواد أولية تستخدم في عمليات الإنتاج، إلى ضرورة إقرار تسهيلات لفائدة الراغبين في الإستثمار في هذا المجال لا سيما ما تعلق منها بتخفيض نسبة فوائد القروض الممنوحة للناشطين في هذا المجال.

و تتمثل هذه التوصيات في اقتراح تخفيضات خاصة بالضريبة على أرباح الشركات الناشطة في هذا المجال الإقتصادي الواعد بالإضافة إلى تمديد أجال تسديد القروض الممنوحة لأصحاب المشاريع ذات الصلة بالإقتصاد التدويري.

و يهدف تشجيع المتعاملين الإقتصاديين و كذا حاملي المشاريع في إطار دعم و تشغيل الشباب، دعا المشاركون في هذا اللقاء الجهوي الذي احتضنت أشغاله على مدار يومين قاعة المحاضرات بمقر الولاية، إلى منح الأولوية لحاملي مثل هذه المشاريع في الإستفادة من العقار الصناعي.

كما تطرقت هذه التوصيات أيضا إلى الجانب القانوني الخاص بتنظيم هذا المجال، على غرار الدعوة لمراجعة المرسوم التنفيذي المتعلق بالمخطط التوجيهي لتسيير النفايات و هذا بادماج الإقتصاد التدويري و أيضا التأكيد على ضرورة مراجعة القانون الخاص بالنفايات 01-19 المؤرخ سنة 2001 الذي يتطرق للجانب المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و ازلتها و هذا بادراج اضافات تنظم رسكلتها و اعادة تدويرها.

يذكر أن هذه الجلسات الجهوية التي ستبوع بلقاءات جهوية تحضيرية للجلسات الوطنية الأولى للإقتصاد التدويري عرفت مشاركة نحو 400 شخصية من خبراء و مختصين في المجال و أكاديمين و كذا ممثلين عن دوائر وزارية و متعاملين اقتصاديين و جمعيات مهنية.

## الطاقات البديلة والفلاحة: فرصة لتقريب الرؤى واقتراح حلول ذكية ملموسة لاعتماد تكنولوجيا نقية أقل كلفة (واج)

أكد مشاركون اليوم الأربعاء في لقاء نظمه مركز تنمية الطاقات البديلة بالتنسيق مع غرفة الفلاحة لولاية تيبازة بوحدة تنمية التجهيزات الشمسية ببواسماعيل حول "استعمال الطاقات البديلة في قطاع الفلاحة" على تقريب الرؤى من خلال اقتراح حلول ذكية و ملموسة لاعتماد التكنولوجيا النقية الأقل كلفة. وأوضح هؤلاء أنه حان الوقت للمرور لمراحل ملموسة بعيدا عن التنظير و الأبحاث الأكاديمية من خلال عرض نماذج مشاريع على الفلاحين مباشرة و الاحتكاك بهم وتشخيص المشاكل التي تواجههم يوميا في خدمة الأرض و من ثمة اقتراح حلول عملية و ذكية بالاعتماد على تكنولوجيا نقية و أقل كلفة، خاصة أن تيبازة تعد ولاية نموذجية لبعث مشاريع الاقتصاد الأخضر.

ويتعلق الأمر، حسب المدير العام لمركز تنمية الطاقات البديلة، نور الدين ياسع، ب"اقتراح العمل بتطبيقات تكنولوجيا الطاقات البديلة أثبتت نجاعتها في الميدان على المستثمرين في قطاع الفلاحة" و "مرافقة المتعاملين في تجسيد مشاريعهم الفلاحية باستعمال تلك التطبيقات و التقنيات".

وقال في هذا السياق ل/واج أن "400 مضخة آبار تعمل بالطاقات البديلة تستعمل حاليا بالهضاب العليا و أقصى الجنوب بمناطق لا تتوفر على شبكة الطاقة الكهربائية التقليدية ما يسمح باستغلال الأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة غير مسقية".

وأضاف أن الباحثون الجزائريون في مجال الطاقات البديلة مستعدون للمساهمة في تجسيد الأهداف المسطرة من قبل الحكومة القاضية ببلوغ 2 مليون هكتار من الأراضي المسقية نهاية 2019 من خلال نماذج مشاريع عديدة أهمها "تجفيف الخضروات" و "المضخات الذكية" إلى غيرها من المشاريع.

من جهته أبرز المفتش العام لوزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري، شربال، ضرورة انخراط البحث العلمي في قطاع الفلاحة و ضمان مرافقة تقنية و علمية على اعتبار أن الفلاحة و الطاقة مجالان حيويان و يحضيان بأولوية لدى الحكومة.

وفي هذا الصدد، كشف الأمين العام لغرفة الفلاحة بتيبازة، حميد برناوي، أن الإشكالية التي تفرض نفسها تتعلق بإيجاد حلول ل"توفير طاقة دون انقطاع" و "تطوير تجهيزات التجفيف لفائض المنتوج" و "تجهيزات خاصة بهياكل التبريد و التخزين بتقنيات الطاقات البديلة و أقل كلفة".

وأضاف أن الولاية التي تعد نموذجية للاقتصاد الأخضر، تحصي مشروعات فلاحيين فقط يعملان بالطاقات البديلة منذ سنة 2016 أحدهما خاص ب"تربية الدواجن" والثاني يتعلق بمشروع "تربية البقر"، داعيا إلى اقتراح نماذج تجهيزات طاوقية بديلة لمرافقة برنامج رفع مساحة الأراضي الفلاحية المستغلة من 61.825 هكتار إلى قرابة 68 ألف هكتار، أي بزيادة تقدر ب6000 هكتار في حدود سنة 2022.

ومن إجمالي الأراضي المستغلة -يضيف السيد برناوي- 24.128 هكتار، منها مسقية وحتوي على 712 بئر ارتوازي و 2314 بئر تقليدي، أي مساحات بحاجة ماسة لطاقة دون انقطاع و "الأمثل" أن يتحول نسبة كبيرة من الفلاحين،

أصحاب المساحات المسقية، من استعمال الطاقات التقليدية إلى طاقات بديلة، واصفا الأمر بـ"التحدي" الذي يجب أن يرفعه الجميع بولاية تيبازة.

وتناول اليوم الدراسي حول الطاقات البديلة و الفلاحة، بالإضافة لمداخلات حول "قطاع الفلاحة بالولاية و فرص الاستثمار" و "دور الطاقات البديلة في تطوير الفلاحة"، عرض نماذج لمشاريع حول "تجفيف الخضرو الفواكه باستعمال الطاقات البديلة" و "معالجة المياه القذرة و استعمالها في سقي الأراضي باستعمال الطاقات النظيفة" و "استعمال اللوحات الكهروضوئية في قطاع الفلاحة"، إلى جانب عرض شهادات مستثمرين في قطاع الفلاحة.

### خبير في الاقتصاد يحذر من الفارق المتزايد بين البلدان الغنية و الفقيرة (واج)

حذر الأستاذ في الاقتصاد، اسماعيل غومزيان من عواقب الفوارق المسجلة في مجال التنمية بين البلدان الغنية و الفقيرة وكذا بين طبقات نفس المجتمع حيث نسبها للعوامة الليبرالية جدا للاقتصاد العالمي.

و في مقال نشرته يومية الوطن، اعتبر السيد غومزيان، وزير سابق و مؤلف لعدة كتب حول القضايا الاقتصادية أنه في مثل هذه الظروف فإن "استدراك البلدان الغنية من طرف البلدان الفقيرة ليس سوى اغراء ان لم نقل خطأ. و قد حان الوقت

لتصور نوع آخر من التنمية و نظام ضبط أخر على المستوى الوطني و العالمي". من جهة أخرى، وصف الأستاذ العوامة بـ "سرطان" ينخر قلب الاقتصاد العالمي مشيرا الى أن هذه الظاهرة التي تستفيد منها البلدان القوية تحقق "أموالا طائلة" معترف بها على أساس النزاعات و تجارة المخدرات و الأسلحة و المتاجرة بالأشخاص".

و اعتمادا على الاحصائيات، أشار المتدخل الى أنه مع العوامة الليبرالية و على مدار عشرين سنة فان الأمريكي المتوسط هو ذلك الذي ارتفعت ثروته الفردية أكثر (+ 27700 دولار أي الضعف).

كما أوضح أن "الهوة تتسع بشكل مأساوي (... ) و بطريقة أخرى فان العوامة تسمح للولايات المتحدة، قاطرة الاقتصاد العالمي بالسير أسرع من العربات التي تتبعه حتى خلال تسجيل تباطؤ في نموها".

و لمواجهة الوضع، دعا المختص في الاقتصاد الى تصور جديد للتنمية يتضمن توسيع للحريات و وضع نظام ضبط جديد للإنتاج و الاستهلاك يرتكز على القانون على المستويين الوطني و الدولي.

و حسب قوله فان عوامة الاقتصاد تتميز بـ "احتكار الممتلكات و الخدمات المنتجة و غير خاضعة للتغيير من طرف المؤسسة الخاصة العابرة للأوطان التي تعتبر القاعدة الأساسية للأسواق المالية" مضيفا أن "ضعف دعائم الديمقراطية مثل النقابات و البرلمانات و المجتمع المدني دعم أكثر هذه المكنة".

من جهة أخرى، أوصى هذا الخبير في الاقتصاد بأن نظام ضبط جديد فقط يمكنه مواجهة العوامة الليبرالية بشكل فعال و توجيهها نحو العوامة الأخرى على اساس المضاربة و الفقر و التدهور الخطير للبيئة.

## طيران - أمن: إنشاء وكالة وطنية للطيران المدني (واج)

سيتم إستحداث وكالة وطنية للطيران المدني موجهة لضمان تسيير السلامة والأمن المدني، حسبما افاد به الخميس بيان لمجلس الوزراء.

ويحدد مشروع القانون المعدل للقانون المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني أن استحداث هذه الوكالة يتعلق بتوصيات المنظمة الدولية للطيران المدني التي دعت الدول الأعضاء إلى التزود بهيئة مستقلة لتسيير سلامة وأمن الطيران المدني.

وسيسمح إنشاء هذه الوكالة كذلك للجزائر بأن تعزز قدراتها البشرية ومواردها المالية التي ستوجه لتسيير سلامة وأمن الطيران المدني وهي المهمة التي تتكفل بها حاليا مديرية تابعة للوزارة المكلفة بالنقل، يضيف ذات المصدر. وعلاوة على ذلك، يدرج مشروع النص مهنة الاجلاء الطبي في مدونة نشاطات الطيران المدني المرخص بها في الجزائر.

## الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة . فرنسا

### دعوة أفراد الجالية والمؤسسات للانخراط في تنمية الاقتصاد الجزائري (المساء)

دعت الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة . فرنسا أعضاء وأفراد الجالية والمؤسسات الفرنسية والجزائرية، إلى الانخراط في الهيئة، وهيكل المنظمة على المستوى المركزي وعلى المستوى الجهوي في فرنسا وفي الجزائر في إطار توجيهات رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، الداعية إلى رفع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية.

وأشارت الغرفة في بيان لها اطلعت "المساء" على نسخة منه، إلى ضرورة رفع التحدي لتسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية، وتنوع المنتج الوطني لتقليص التبعية للمحروقات وتقلبات أسعارها في الأسواق الدولية. وأوضح البيان الذي صدر عقب عقد الجمعية العادية الثالثة للغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة بفرنسا أمس بباريس، أن اللقاء السنوي سمح لجميع المنخرطين في الغرفة بتقييم مسار ونشاط هذه المنظمة، مشيراً إلى أن الغرفة تعمل تحت وصاية الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، على تحسيس السلطات العمومية والمنظمات وبصفة أوسع الرأي العام، بأهمية إبراز قدرات الجالية التي يمكن تجنيدها لصالح الاقتصاد الجزائري، وعموما جميع النشاطات في مختلف القطاعات الوطنية، لا سيما في هذه الظروف التي تشهد شحا في الموارد المالية.

وأكد البيان أن انعقاد الجمعية العامة العادية الثالثة كان "فرصة متجددة للتأكيد على الانخراط الكامل للغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة - فرنسا مع خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة الموجه للأمة بمناسبة الذكرى 64 لاندلاع الثورة التحريرية، والذي أكد فيه: "يجب علينا رفع تحدي تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية". وأضاف أن أهداف غرفة الصناعة والتجارة الجزائرية بفرنسا، تتمثل خصوصا في ترقية صورة الجزائر لدى الجالية من رجال الأعمال في فرنسا، وخلق جسور لفرص الأعمال بين البلدين، فضلا عن توجيه الاستثمار الفرنسي نحو الجزائر، وتطوير شراكة صناعية ومنتجة بين المتعاملين الجزائريين والفرنسيين، وبحث مخارج للسلع الجزائرية الموجهة نحو التصدير في الأسواق الفرنسية.

بنوك / مالية / تأمينات



## بنك الجزائر يحدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر (واج)

أصدر بنك الجزائر في العدد ال 73 من الجريدة الرسمية النظام رقم 03-18 المؤرخ في 26 صفر 1440 الموافق ل 4 نوفمبر 2018 والمتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر. ويهدف هذا النظام إلى تحديد الحد الأدنى للرأسمال الذي يجب على البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر أن تحرره عند تأسيسها.

وينبغي بموجب هذا النظام على البنوك والمؤسسات المالية المؤسسة في شكل شركات مساهمة خاضعة للقانون الجزائري أن تمتلك عند تأسيسها رأسمالا محمرا كليا ونقدا يساوي على الأقل عشرين (20) مليار دينار بالنسبة للبنوك المنصوص عليها في المادة 70 من الامر رقم 03-11 المؤرخ في غشت 2003 المعدل والمتمم، ورأسمالا يساوي ستة (6) ملايين وخمسمائة (500) مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية المحددة في المادة 71 من الامر رقم 03-11.

ويلزم هذا النظام، البنوك والمؤسسات المالية التي يوجد مقرها الرئيسي في الخارج بأن تمنح لفروعها التي رخص لها مجلس النقد والقرض بالقيام بعمليات مصرفية في الجزائر تخصيصا يساوي على الأقل الحد الأدنى للرأسمال المطلوب لتأسيس البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري المنتمية لنفس الفئة والتي تم بموجبها الترخيص بالفرع.

وتلزم البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر بالامتثال لأحكام هذا لنظام في أجل أقصاه 31 ديسمبر من سنة 2020.

ويجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تمتلك في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2019 رأسمالا محمرا نقدا يساوي على الأقل خمسة عشر (15) مليار دينار بالنسبة للبنوك، وخمسة (5) ملايين دينار بالنسبة للمؤسسات المالية. وتتعرض البنوك والمؤسسات المالية التي لا تلتزم بأحكام هذا النظام عند انقضاء الأجل المحددة إلى سحب الاعتماد منها طبقا لأحكام المادة 95 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 غشت 2003 المعدل والمتمم.

ويلغي هذا النظام أحكام النظام رقم 08-04 المؤرخ في 25 ذي الحجة 1429 الموافق ل 23 ديسمبر 2008 والمتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

## طفرة صناعية بأدرار وأبناؤها يبيعون الشاي بالشوارع

### بطالون تائهون وشركات بترولية تتفنن في جلب العمالة من مناطق بعيدة (الشروق اونلاين)

رئيس جمعية البطالين ل"الشروق": ما يحدث تهندسه أطراف خفية

لم ينفذ التواجد الكبير للشركات البترولية بولاية أدرار، وعبر مجتمعاتها الأربعة، في واد الزين وسبع وبارودة وشمال رقان، في امتصاص البطالة في المنطقة، ولم يتمكن شباب المنطقة من تحقيق حلم الظفر بوظيفة رغم التحول الصناعي الكبير، الذي تعرفه الولاية وتطمئن الشباب من طرف الحكومة أن مناصب العمل ستخصص لصالح أبناء المنطقة. لم يستطيع الشباب البطال بالمنطقة، لاسيما حملة الشهادات العليا، أن يستوعب هذا الزخم الكبير من الورشات والمصانع التي تزخر بها ولاية أدرار، من الشركات والمجمعات البترولية، دون أن ينتج عنه تراجع في البطالة، بل يظل يتنقل على وكالات التشغيل ولكن دون جدوى، وربما يهني رحلته خارج الولاية بحثا عن قوته، وقد يلجأ لبيع الشاي عبر شوارع العاصمة.

وتسيير ملف التشغيل حسب الخبراء في المنطقة ينتابه الكثير من الغموض، رغم القرارات والقوانين الموجودة ولكن تطبيقها على أرض الواقع، يبقى حبرا على ورق، رغم النداءات المتكررة لمختلف الجمعيات والفاعلين في الميدان، ولكن لا حياة لمن تنادي.

45635 مسجل وتوظيف 3408 بطلال.. أرقام غير كافية

حسب ما افاد به مسؤول من الوكالة الولائية للتشغيل بالولاية، فإن بالوكالة 45635 مسجل، وعدد عروض العمل التي تلقتها الوكالات السبع الموزعة على مستوى تراب الولاية بلغ 7046 عرض، تم توظيف منها 3408 بطلال. وأما بالنسبة لوكالة أونساج، فقد أحصت إنشاء أزيد من 120 مؤسسة حسب القطاعات خلال 2018 فقط، وفرت 335 منصب عمل، أما بالنسبة لوكالة القرض المصغر فقد أوضح مسؤولوها، أن الملفات في الوكالة كانت تسير بشكل بطيء، بسبب الوضعية المالية، اليوم أكد لنا انه خلال شهر فقط، تتم دراسة الملف والتمويل، فقد تم توفير أكثر من 800 منصب شغل، من خلال تمويل أكثر من 767 مؤسسة مصغرة. وأما عن حصيلة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، فقد أقام بولاية ادرار أكثر من 32 مؤسسة، منها 27 مؤسسة في إطار الاستثمار الفلاحي وفرت 63 منصب شغل..

واقع التشغيل ولا بد من تنفيذ قرارات الحكومة

ومن جهته، أوضح رئيس الجمعية الولائية للبطالين حمداوي حسان أن التشغيل بالولاية يعيش واقعا مرا، وهو عبارة عن قنبلة موقوتة، محذرا الجهات التي تتلاعب بهذا الملف، ومنها إلى خطورة ما وصفه بالرسائل الاستفزازية التي تقوم بها الشركات بالولاية تجاه البطالين.

ومعلوم أن القوانين في واد، وتطبيقها في واد آخر، رغم مراسلة الجهات الوصية، ولكن لا حياة لمن تنادي، حسب حمداوي الذي حمل المسؤولية الكاملة لمفتشية العمل على مستوى الولاية، خاصة في ما يخص المؤسسات الاقتصادية والشركات البترولية، وشركات المناولة التي تعمل مع هذه الشركات، والتي لا تحترم حسبهم تعليمات الوزير الأول الرامية إلى أولوية شباب المنطقة في التوظيف. وأضاف محدثنا أن هناك تماطلا في إعلان نتائج التوظيف من طرف هذه الشركات وإلغائها أحيانا عن طريق التحايل والشروط التعجيزية، غير الواقعية من طرف الشركات، كطلب خبرة تتجاوز 06 سنوات، وشرط السن، وهذا غير معقول.

وأكد نفس المتحدث أنه يوجد 60 عون أمن لازالت قضيتهم عالقة، في شركة سوناطراك، لم يتم استدعاءهم من طرف الشركة لمباشرة عملهم، مما جعلهم يعيشون الويلات بسبب حرمانهم من عروض العمل التي تقدم للوكالة، رغم رفع المشكلة للمدير العام لشركة سوناطراك أثناء زيارته الأخيرة للولاية.

وأفاد محدثنا أن سبب تدهور وضعية التوظيف في الولاية تتقاسمها جميع الأطراف، بداية من الوالي إلى آخر مسؤول، علما أن جمعية البطالين قدمت طلبات للوالي من أجل وضع حد لهذا الاحتقان، إلا أن ذلك لم يتحقق حسب قول ذات المتحدث، بالإضافة إلى منحه رخص للشركات لجلب عمال من خارج الولاية، الأمر الذي قد يزيد من تأزم الأوضاع وتفاقمها، والمطالبة بإعادة النظر في القوانين التي تسير عليها مفتشية العمل، خاصة اثناء تسجيل المخالفات. ويطالب الجميع بأردار بسن قوانين رديعية، وخاصة سن قانون يطبق على الشركات اثناء ضبطها بتوظيف عمال من خارج الولاية، حيث يتم حاليا الاكتفاء بإجبارها على دفع غرامة مالية، وكثيرا ما يتم تسديدها من طرف الشركة، ويبقى الحال على ما هو عليه. وهي مخالفات تضبط كثيرا في الشركات المناولة. ويجب الإشارة إلى ما يعرف بالتحايل الكبير الذي تقوم به الشركات بتواطؤ جهات مسؤولة أثناء تقديمها للعروض، حيث هناك شركة قدمت عرضا لوكالة التشغيل، فقدمت لها قائمة من 70 مرشحا كلهم رسبوا في الامتحان. وتم جلب عمال من خارج الولاية، بالإضافة إلى



تصريح الشركات ببعض المناطق بأن مدة عملها بالمنطقة، شهرين فقط، في حين إنها تتجاوز العام والعامين، كما هو الشأن في دائرة تينركوك وأولف، وترك أحلام شباب المنطقة تتبخر، فما يستفيدون إلا من المخلفات البيئية وغبار مصانع، وأصوات محركات الشاحنات وانبعاث الروائح.

مركزية القرار عائق آخر

ويرى متابعون ضرورة إنشاء مديرية جهوية لشركة سوناطراك، مثل ما وعد بذلك المدير العام للشركة، من أجل التقرب أكثر من أصحاب القرار، وكي يتم معالجة القضايا في حينها والتدخل وتقديم توضيحات، وتوضح الرؤيا، بدل ترك الأجواء ملغمة، وإنشاء معهد للمحروقات من أجل القضاء على ذريعة عدم تواجد إطارات مؤهلين من أبناء المنطقة، كما يجب إلزام الشركات بإبرام اتفاقيات مع مراكز ومعاهد التكوين بالولاية من أجل اقتراح تخصصات تتماشى وسوق العمل بالشركات. وتبقى السياسة التي يسير بها قطاع التشغيل في الوقت الحالي بالولاية غير واضحة، ما يتطلب تغييرها لإرجاع الثقة إلى الشباب والمواطنين عامة.

## تعاون وشراكة

### تنصيب المجموعة البرلمانية للصدّاقة "الجزائر-بوركينافاسو" (واج)

تم يوم الخميس بالجزائر العاصمة تنصيب المجموعة البرلمانية للصدّاقة "الجزائر-بوركينافاسو"، حسب ما أفاد به بيان للمجلس الشعبي الوطني.

وأوضح المصدر ذاته أن عملية التنصيب أشرف عليها رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية، عبد الحميد سي عفيف، بحضور سفير بوركينافاسو بالجزائر، دومينيك جانجير إلى جانب ممثل عن وزارة الشؤون الخارجية. وفي مداخلة، أشاد السيد سي عفيف ب"جودة العلاقات الصداقة التي تجمع البلدين والشعبين"، مؤكداً "رغبة الجزائر في تعزيزها وترقيتها إلى أعلى المستويات".

كما تطرق إلى "التحديات المشتركة التي تواجه منطقة الساحل"، مشدداً على ضرورة "تضافر جهود دول المنطقة من أجل مجابهتها"، مذكراً ب"الأسس الثابتة التي تقوم عليها سياسة الجزائر القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعملها الجاد لدعم جيرانها في الجنوب من أجل تمكينهم من تقوية قدرات مواجهة مختلف التحديات والتهديدات".

أما بخصوص الهجرة غير الشرعية، فقد أوضح رئيس اللجنة "حرص الجزائر على تبني مقاربة شاملة تأخذ بعين الاعتبار كل الجوانب خاصة التنمية وفق احترام حقوق الانسان وكرامته".

من جهة أخرى، ولدى تطرقه للدبلوماسية البرلمانية، قال السيد سي عفيف أن الهيئتين التشريعتين "تعملان بوتيرة منتظمة" من خلال التنسيق والتشاور بالإضافة إلى تبادل الوفود البرلمانية وتقاسم الخبرات"، معرباً عن أمله في أن يسهم تنصيب المجموعة البرلمانية للصدّاقة في "تعزيز التعاون وفتح آفاق جديدة لعلاقات واعدة ومتميزة".

من جهته، أشاد سفير بوركينافاسو ب"عمق العلاقات بين البلدين والشعبين"، مؤكداً أن مجموعة الصداقة البرلمانية "ستعطي دفعا قويا للعلاقات الثنائية".

## تجارة

يمتد إلى نهاية مارس

### انطلاق موسم "الصولد" بداية جانفي المقبل (الشروق أونلاين)

أفادت وزارة التجارة، السبت، عملية البيع بالتخفيض للموسم الشتوي لسنة 2019، ستنتقل حسب الجدول المرفق عبر كل الولايات ابتداء من شهر جانفي وتمتد إلى غاية شهر مارس سنة 2019. قد يعجبك

وأوضحت الوزارة في بيان لها، أنه "تم تحديد تواريخ سريان هذه البيوع للفترة الشتوية على مستوى كل ولاية، بموجب قرار من الوالي وهذا تطبيقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 215/06 المؤرخ في 18/06/2006 والمحدد لشروط وكيفيات ممارسة البيع بالتخفيض والبيع الترويجي والبيع في حالة تصفية المخزونات والبيع عند مخازن المعامل والبيع خارج المحلات التجارية بواسطة فتح الطرود."

وذكر المصدر أن مصالح وزارة التجارة (الإدارة المركزية المديرية الجهوية والمديرية الولائية) تبقى في الخدمة من أجل التكفل بكل طلب استعلام أو توضيح عبر خلية الإصغاء لوزارة التجارة من خلال الموقع الإلكتروني [www.commerce.gov.dz](http://www.commerce.gov.dz)

وأضافت أن تنظيم هذه البيوع يتيح فرصة للتجار من أجل تنشيط وترقية نشاطاتهم ويسمح للمستهلكين بالاستفادة من وفرة السلع والخدمات بأسعار ترويجية.

### «الأرض على الفلاح والdraهم على البنك.. ونتقاسمو الغلّة!» (النهار أونلاين)

أعلن عن إطلاق منتج جديد تحت إسم «المزارعة»، مدير «بنك السلام» يكشف للنهار: العرض الجديد موجّه للفلاحين العاجزين ماليا بعد إبرام عقد للإتفاق على نسبة تقاسم الأرباح كشف مدير بنك «السلام»، ناصر حيدر، عن دراسة إطلاق مشروع يتعلق بالقطاع الفلاحي يدعى «المزارعة»، مشيرا إلى أن هذا المشروع قيد الدراسة موجه للفلاحين العاجزين ماليا، حيث سيكون على الفلاح توفير الأرض الفلاحية الخصبة الخاصة بالمشروع، فيما يتكفل البنك بالجانب المالي، من خلال تغطية الاستثمار وتقاسم الأرباح بعد بيع «الغلة».

أوضح، ناصر حيدر، في تصريح خص به «النهار» على هامش الندوة الصحافية التي عقدها بمنتدى جريدة «الحوار»، حول الصيرفة الإسلامية، أن مصرف «السلام» يعمل على توسيع منتوجاته على مختلف شرائح المجتمع على غرار التجار والحرفيين والفلاحين.

مؤكدًا أن البنك سيقوم بإطلاق مشروع يتكفل بالفلاحين الذين يعانون عجزا ماليا ويحتاجون أموالا لخدمة الأرض. وقال مدير بنك «السلام» إنه سيتم إطلاق منتج جديد يوجد محل دراسة يكون موجها للفلاحين، مشيرا إلى أنه سيتم عقد اتفاق بين الفلاحين الذين يملكون أراضي فلاحية خصبة قصد الدخول في شراكة معهم.

قائلا «الفلاح عليه الأرض والبنك عليه المال»، مضيفاً أنه يتم تحرير عقد بين صاحب الأرض والبنك والاتفاق على نسبة تقاسم «الغلة».

وأضاف ذات المتحدث، أن العقد الذي يحرر بين الطرفين يحمل في بنوده نسبة الأرباح وتسلم الأموال للبنك بعد بيع «الغلة».

ومن جهته، أكد ناصر حيدر، أن بنك «السلام» يعمل على التوجه إلى المنتوجات الإسلامية والوصول إلى أكبر عدد ممكن من شرائح من المجتمع، موضحاً أن البنك يسعى إلى توفير المنتوجات ذات الصيغة الإسلامية.

وقال مدير التسويق ببنك «السلام» في تصريح سابق «النهار»، إن البنك يعمل على تسهيل الإجراءات وتذليل العراقيل سواء في عملية شراء أو بيع السيارات بالتقسيط، حتى يقوم بتشجيع المواطن على التوجه نحو هذه الصيغة. مشيراً إلى أنه بإمكان الزبائن المستفيدين من شراء سيارات بالتقسيط.

وقال ذات المتحدث، إن البنك يعمل على تسليم أكبر عدد ممكن من السيارات لأصحابها، مؤكداً أنه في حالة ما إذا كان مخزون السيارات ببنك «السلام» يتوفر على السيارات، يتم تسليم السيارة خلال أيام. أما في حالة عدم توفر السيارات بالمخزون يتم تسليمها في مدة لا تتجاوز 45 يوماً.

## فدرالية الموالين تلتقي وزير الفلاحة لمناقشة وضعية المربين زيادات عشوائية في أسعار اللحوم.. والمستهلكون يستنكرون (واج)

زبدي: سلوك غير أخلاقي ونتخوف من ندرة لحم الغنم الأيام المقبلة  
عرفت أسعار لحوم الغنم ارتفاعاً لدى تجار التجزئة منذ الإعلان عن ظهور وباء الحمى القلاعية وطاعون المجترات الصغيرة، ونفوق عدد كبير من رؤوس الماشية.

وتراوحت الزيادات بين 200 دج و400 دج، والأسعار مُرشحة للارتفاع أكثر خلال الأيام المقبلة.. الظاهرة استنكرها المستهلكون في ظل تدهور القدرة الشرائية وغلاء الأسعار الذي طال الخضّر والفواكه وصولاً إلى اللحوم بأنواعها. رفع بعض تجار التجزئة أسعار اللحوم الحمراء، بطريقة عشوائية منذ الإعلان عن انتشار وباء الحمى القلاعية وطاعون المجترات الصغيرة... ففي جولة لـ"الشروق" عبر بعض محلات التجزئة للحوم الحمراء ببلدية القبة بالعاصمة، وبينما وجدنا استقراراً في الأسعار لدى بعض المحلات، حيث يباع كلغ لحم الغنم بـ1200 دج ويختلف السعر حسب نوعية اللحم، اكتشفنا رفعا للأسعار لدى محلات أخرى، حيث تراوحت الزيادات بين 200 دج و400 دج. ويات لحم الغنم يعرض ببعض المحلات بأسعار تتراوح بين 1350 دج و1380 دج، ووصل حتى 1400 دج... والأسعار مرشحة للارتفاع أكثر حسب تصريح أحد التجار تحدثنا معه، وسبب الزيادات حسب تبريرهم "هو غلق أسواق الماشية،

والتخوف من تسجيل ندرة في المنتج، وكذا زيادة الأسعار لدى تجار الجملة للحوم الحمراء". وفي المقابل، نفت المنظمة الوطنية لحماية المستهلك وإرشاده، رفع أسعار لحوم الغنم لدى تجار الجملة، حيث أكد رئيسها مصطفى زبدي في اتصال مع "الشروق" السبت، أن أسعار اللحوم بالجملة مستقرة ولم ترتفع ولو بدينار واحد، حسب تحريات قامت بها المنظمة، وهو ما جعله يستنكر ما وصفه بـ"الزيادات العشوائية، وانتهاز الفرص لدى بعض تجار التجزئة لرفع الأسعار"، حيث قال "ما قام به بعض الجزائريين برفع السعر، سلوك مناف للأخلاق وللمعاملات التجارية القانونية"، خاصة أن الفترة الحالية، تشهد انخفاضا في استهلاك اللحوم الحمراء، بسبب العطلة الشتوية وإغلاق مطاعم المدارس والجامعات، وأيضا بسبب انهيار القدرة الشرائية، حسب تعبيره. وفي وقت ثمنت منظمة حماية المستهلك، قرار غلق أسواق الماشية بشكل مؤقت، واعتبرته قرارا "صائبا لا نقاش فيه، حفاظا على الثروة الحيوانية"، فالمنظمة تتخوف من إمكانية حدوث ندرة في لحوم المواشي الأيام القليلة المقبلة، داعية لتدخل ديوان الخضر والفواكه واللحوم "للحفاظ على توفر اللحوم الحمراء للمستهلكين وعلى استقرار أسعارها". ومن جهة أخرى، ثمنت الفدرالية الوطنية للموالين قرار وزارة الفلاحة بغلق أسواق الماشية، عبر الولايات التي عرفت نفوقا كبيرا لرؤوس الماشية، على غرار ولايات البيض وادي سوف المدية والمسيلة، وأم البواقي. واجتمع وزير الفلاحة مع ممثلي فدرالية المواليين أمس، لمناقشة وضعية مربي الماشية في ظل انتشار وباءي الحمى القلاعية وطاعون المجترات الصغيرة، وكيفية التحكم في الوضعية القائمة. مع طرح الحلول والمقترحات، في ظل الغموض الذي يكتنف عملية محاصرة البوابين الفتاكين بالماشية والماعز.

## ارتفاع طفيف في واردات المنتجات الغذائية خلال إحدى عشرة شهرا من (واج)

2018

سجلت الفاتورة الإجمالية لواردات المواد الغذائية ارتفاعا طفيفا خلال إحدى عشرة شهرا من سنة 2018 مدفوعة بارتفاع واردات فئة الحبوب والسميد والدقيق الأبيض وكذا مجموعة مستخلصات الزيوت ومستخرجات الصويا، حسبما علمت وأج لدى مصالح الجمارك الجزائرية. وبلغت الفاتورة الإجمالية لواردات المواد الغذائية، التي تمثل حوالي 19 بالمائة من تركيبة الواردات الجزائرية، 7ر844 مليار دولار خلال المدة الممتدة من يناير إلى نهاية نوفمبر 2018 مقابل 7ر767 مليار دولار في نفس الفترة من 2017، أي بارتفاع قدره 77 مليون دولار (+0,99 بالمائة)، حسب بيانات المركز الوطني للإرسال ونظام المعلومات للجمارك. وقد ارتفعت واردات مجموعة المواد الغذائية من الحبوب والسميد والدقيق الأبيض إلى 2,844 مليار دولار مقابل 2,552 مليار دولار، أي بارتفاع بلغ أكثر من 292 مليون دولار (+11,46 بالمائة) ما بين مرحلتى المقارنة. وسجلت بدورها فاتورة واردات الزيوت ومستخرجات الصويا ارتفاعا إلى 587ر4 مليون دولار مقابل 386ر95 مليون دولار أي بارتفاع قدره 200ر44 مليون دولار (+51,8 بالمائة). ومن جهة أخرى، عرفت خمسة مجموعات المواد الغذائية ( الحليب ومشتقاته والسكر والساكر والبن والشاي والبقول الجافة واللحوم) المشكلة لتركيبية الواردات، تراجعاً.

ففيما يخص الحليب ومشتقاته، قدرت فاتورة وارداته بـ1ر287 مليار دولار مقابل 1ر312 مليار دولاري متراجعة بـ25 مليون دولار (-1ر93 بالمائة).

وأما واردات السكر والسكر، تراجعت الى 771ر04 مليون دولار مقابل 958ر4 مليون دولار، أي بانخفاض قدره 187ر34 مليون دولار (-19,55 بالمائة).

وقد تراجعت فاتورة واردات البقول الجافة لتبلغ 300ر7 مليون دولار مقابل 376ر21 مليون دولار أي بانخفاض قدره 75ر52 مليون دولار (-20,07 بالمائة).

وعرفت واردات البن والشاي نفس المنحنى التنازلي حيث تراجعت إلى 342ر54 مليون دولار مقابل 396 مليون دولار خلال نفس فترة المقارنة سالفة الذكر أي بتراجع قدره 53ر45 مليون دولار (-13,5 بالمائة).

وتراجعت بدورها واردات اللحوم لتقدر بـ168ر53 مليون دولار مقابل 181ر52 مليون دولار، متراجعة بـ13 مليون دولار (-7,16 بالمائة).

وباستثناء هذه المجموعات السبع التي تعد أهم المنتجات الغذائية المستوردة، باقي المنتجات الغذائية تم استيرادها بـ1ر54 مليار دولار من يناير إلى غاية نهاية نوفمبر المنصرم مقابل 1ر60 مليار دولار خلال نفس المرحلة من 2017.

وبلغت فاتورة واردات الزيوت الموجهة للصناعة الغذائية (المبوبة في المجموعة الموجهة لتشغيل وسائل الإنتاج) 912ر63 مليون دولار مقابل 813ر28 مليون دولار، أي بارتفاع قدره 99ر35 مليون دولار (+12ر22 بالمائة).

وهكذا قدرت الفاتورة الاجمالية للمنتجات الغذائية والزيوت الموجهة إلى الصناعة الغذائية بـ8ر75 مليار دولار من يناير إلى نهاية نوفمبر 2018 مقابل 8ر58 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2017.

#### ==واردات الأدوية في ارتفاع مستمر==

ومن جهة أخرى، ارتفعت فاتورة واردات الأدوية خلال الأشهر الإحدى عشر الأولى من 2018 الى 1,942 مليار دولار مقابل 1,723 مليار دولار في نفس الفترة من 2017 أي بارتفاع قدره 219 مليون دولار (+12ر7 بالمائة).

يذكر أن تنظيم واردات السلعي بما في ذلك المواد الغذائية، عرف منذ بداية السنة الجارية دخول حيز التنفيذ آليات جديدة تهدف إلى الحد من العجز التجاري وترقية الإنتاج المحلي.

وتقرر في هذا الإطار تعليق استيراد أكثر من 800 منتج مؤقتا وإدخال تدابير ذات طبيعة تعريفية تنص عليها أحكام قانون المالية لسنة 2018 ، وذلك من خلال توسيع قائمة السلع الخاضعة لضريبة الاستهلاك الداخلي (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) إلى نسبة 30 بالمائة ورفع الحقوق الجمركية على المواد الغذائية.

كما ادراج قانون المالية التكميلي لسنة 2018 الرسم الوقائي الإضافي المؤقت يطبق على عمليات استيراد البضائع، تتراوح قيمته بين 30 بالمائة و200 بالمائة، سيتم فرضه بالإضافة إلى الرسوم الجمركية.

يذكر أن الرسم الوقائي الإضافي المؤقت لم يدخل حيز التطبيق بعدي علما أن المنتوجات التي ستخضع لهذا الرسم و مختلف النسب التي ستحتسب يجب ان تخضع لأربع مقاييس تتمثل في قدرة الإنتاج ونسبة تغطية السوق الوطنية وأفاق الاستثمار وكذا آفاق التصدير.

## يقظة إعلامية

تمناست : إنطلاق تظاهرة "الجزائر في أحضان صحرائها" في طبعتها الرابعة (واج)

انطلقت مساء يوم الجمعة بتمنراست فعاليات الطبعة الرابعة لتظاهرة " الجزائر في أحضان صحرائها " التي أعطى إشارة انطلاقها وزير الشباب والرياضة محمد حطاب بحضور و وزير السياحة والصناعة التقليدية عبد القادر بن مسعود .

وشهد حفل افتتاح هذه الفعاليات الشبانية والسياحية الوطنية التي تعرف مشاركة نحو 600 شاب من كل ولايات الوطن وتحمل شعار "معا للعيش بسلام " أجواء إحتفالية متنوعة وألوان حملها الشباب على مستوى ساحة أول نوفمبر بوسط عاصمة الأهقار التي نظم بها استعراض كبير للولايات المشاركة بألوانها الثقافية وطبوعها الفولكلورية المتنوعة التي تعكس مدى ثراء التراث الثقافي الجزائري .

وبالمناسبة، أشار وزير الشباب والرياضة في كلمته الإفتتاحية والذي كان مرفوقا أيضا برئيس اللجنة الأولمبية الجزائرية ورئيس رابطة اللجان الوطنية الأولمبية في إفريقيا، مصطفى بيراف، أن هذه التظاهرة الوطنية الكبرى لشباب الجزائر "تعد فرصة لثمين للموروث الثقافي لكل الجزائري وهي تساهم في الترويج للصناعة التقليدية والحرف الخاصة بسكان المنطقة، وتعكس ثراء التراث الوطني، وتساهم في اكتشاف المناطق السياحية".

ودعا السيد حطاب الشباب إلى التضامن في إطار هذه التظاهرة التي "تكتسي أهمية بالغة نظرا لما حقته من لم الشمل لكافة شباب الجزائر"، كما تهدف، حسبما أضاف-- إلى "تعميق وتجسيد علاقات الأخوة بين أبناء الوطن الواحد".

وحت الوزير كذلك الشباب إلى "الإرتقاء إلى مستوى التحديات التي تواجهها الجزائر"، داعيا إياهم إلى "المساهمة في الحفاظ على الإستقرار والمكتسبات المحققة،

الإستلهاهم مما قدمه الشباب من تضحيات خلال الثورة التحريرية المجيدة".

ومن جهته أشاد وزير السياحة والصناعة التقليدية عبد القادر بن مسعود بالتنمية التي حققتها المنطقة في ظل السياسة الرشيدة لرئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، مشيرا أن هذا الحدث الشباني يعد بمثابة جولة سياحية وثقافية للشباب، ويساهم في ترقية السياحة الداخلية التي بذلت جهودا كبيرة لترقيتها .

ومن شأن هذه التظاهرة الشبانية (28 ديسمبر - 2 يناير) أن تساهم في تعزيز أواصر الأخوة والصداقة بين أبناء الوطن الواحد، وتشكل كذلك فرصة لثمين الموروث الثقافي الجزائري .

وبرمجت باقة من الأنشطة الرياضية والثقافية والفنية والتربوية المتنوعة لفائدة ضيوف منطقة الأهقار، كما ستكون فرصة لاكتشاف المنطقة من خلال التعرف على الأماكن التاريخية والأثرية وأيضا إبراز الموروث الثقافي و تشجيع الشباب على السياحة الصحراوية .

وستنظم في هذا الإطار جولات سياحية لفائدة المشاركين نحو المواقع السياحية التي تشتهر بها ولاية تمنراست على غرار مناطق " تينيسا " و" تاظروك " و ضواحيها و منطقة " تضيراز " ببلدية إدلس، إلى جانب إقامة دورات رياضية في كرة القدم والسباحة و الباي فوت والبياريحسب المنظمين .

كما ستقام سهرات فنية وثقافية وعروض فولكلورية و معارض متنوعة وتنظيم حملات للتبرع بالدم وأخرى للتشجير و تخصيص فضاءات تسلية للأطفال لتزامن التظاهرة مع العطلة المدرسية الشتوية ، وسيكون هذا الحدث الشباني كذلك فرصة للسكان للترفيه والترويج عن النفس .

وقبل ذلك أشرف الوفد الوزاري على تدشين مسبح ترفيهي وملعب معشوشب بالمركب الجوّاري بحي تافسيت، حيث دعا وزير الشباب والرياضة بالمناسبة إلى استعمال الطاقات المتجددة في الهياكل الرياضية، باعتبار أنها تراعي الجانب الإيكولوجي، وتمكن من ترشيد النفقات، وتدشين ملعب جوّاري بحي سرسوف .

كما تفقد مشروع مسبح نصف أولمبي بحي أديان، وفضاء اللعب والتسلية لفائدة الأطفال بساحة الإستقلال .



وبالمناسبة، حث السيد محمد حطاب المختصين في الرياضة على الإهتمام بانتقاء المواهب الرياضية على مستوى مناطق الجنوب والتي تشكل، كما أضاف "وعاء كبير لهذه المواهب في مختلف الرياضات".

ويواصل وزير الشباب والرياضة زيارته إلى ولاية تمنراست غدا السبت بوضع حجر الأساس لمشروع إنجاز المركز الرياضي "أولمبافريكا" ببلدية تازروك.

## أرقام وطنية ثابتة للمركبة لا تتغير بالبيع

### لوحات ترقيم السيارات بأسماء الولايات وبالعربية بداية من فيفري (الشروق اونلاين)

تشرع شركات إنتاج لوحات الترقيم بالجزائر، في إصدار لوحات بحروف عربية بعد أن قررت وزارة الداخلية الإفراج عن المرسوم التنفيذي المنظم لاستعمال لوحات الترقيم الإلكترونية للسيارات خلال شهر فيفري 2019. وحسب ما كشفت عنه مصادر "الشروق" فإن بعض الصناعيين للوحات الترقيم شرعوا في إنتاج نماذج بصيغة جزائرية، وفقا لما تضمنه المرسوم التنفيذي المنظم لاستعمال لوحات الترقيم الإلكترونية للمركبات، الذي يلزم بوضع لوحة ترقيم عادية، بحروف وأعداد مكتوبة بطريقة بسيطة، مع وجوب توفر معايير معينة في هذه اللوحات التي تتضمن رقما وطنيا موحدًا للسيارات وشريحة تحتوي معلومات عن المركبة.

وتتشكل لوحات الترقيم الإلكترونية الجديدة حسب ما تضمنه المرسوم التنفيذي المرتقب صدوره شهر فيفري 2019، من أرقام وحروف باللغة العربية تحدد الولايات التي سجلت بها المركبات، حيث يوضع الرقم في أول سنة تدخل المركبة السير ليكون رقما وطنيا لن يتغير حتى في حالة بيع السيارة خارج إقليم ولاية مالکها، فيما يتضمن الترقيم الجديد ستة أرقام وحروف موحدة لا علاقة لها بالمعلومات الشخصية عن مالك السيارة ومكان إقامته، وسيتم الاستغناء عن الترقيم الخاص بالولايات في البطاقة الإلكترونية التي تحتوي على شريحة تتضمن تطبيقات فحص السيارات وتأمينها ومؤشرات استهلاك الوقود وكذا القدرة الاستيعابية والحمولة لجميع أصناف المركبات.

الترقيم الجديد الذي شرعت في التحضير له بعض شركات إنتاج لوحات الترقيم سيضع حدا لفوضى اللوحات، حيث أضحى أصحاب المركبات يتفننون في أشكالها وحجمها فتجد بعض السيارات تحمل لوحات على شكل مستطيل وأخرى على شكل مربع، كما يفضل البعض الآخر إضافة شعارات ورايات بجانبها، بطريقة عشوائية. في السياق، سجلت مديرية الأمن العمومي، بالمديرية العامة للأمن الوطني، حسب أرقام تحصلت عليها "الشروق" 19555 مخالفة من الدرجة الثانية تتعلق بلوحات ترقيم السيارات، بينها 7296 مخالفة من الدرجة الثانية تتعلق بلوحات ترقيم السيارات العاكسة و12281 مخالفة تتعلق باستعمال ألوان غير مطابقة، أما فيما يخص المخالفات المتعلقة بعدم وضع لوحة الترقيم الأمامية أو الخلفية أو كلاهما فقد تم تسجيل 708 مخالفة منذ بداية السنة إلى غاية 30 نوفمبر الماضي.

وبدورها سجلت مديرية الأمن العمومي بقيادة الدرك، 30 ألف مخالفة من الدرجة الثانية تتعلق بلوحات ترقيم السيارات على المستوى الوطني، جرّت أصحابها وفقا لقانون المرور إلى دفع غرامات مالية تتراوح بين 2000 و3000 دج، في حين تعرض عدد المخالفين الذين يقودون مركباتهم دون لوحة ترقيم أو مزودة بلوحة ترقيم غير واضحة إلى توقيف المركبة مباشرة، كما تعرض عدد من أصحاب المركبات غير المطابقة للوحة الترقيم للمعلومات المذكورة في البطاقة الرمادية لعقوبة السجن لمدة شهرين ودفع غرامة مالية تتراوح ما بين 50.000 و150.000 دج.